وجبت عليهم وتجوز المسافرة بعد دخول وقت الجمعة حالم يسمع النداء فلا يجوز الا يجب على الرجوع
من الميل ان سمع النداء وان قد خرج من الميل والا تعين عليه النزول الا ان يكون نزوله نحو موضع
اقامتها يعني البلد ومنزلها وان لم يسمع النداء او ليس بناز ل في موضع اقامتها بل خارج عنه كثيرة
ليسمع نداءها تفصيلا بعد صعود الامام على المنبر وامكن الوصول اليها وادركها والمراد بالسماع
سمع النداء وهو لا يدرك الصلاة فلا يجب عليه المشي من اول الوقت فلو سمع النداء اول غير بلده
والجمعة تقام في بلده لم يلزمه السير فان كان موضع نزوله فرسخا من حيث تقام الجمعة يجب سمع النداء
بصوت المعتدل او بمرصاد في الزمن الجمعة والمراد بالنداء هو الثاني الذي كان يفعل بين يدي
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جمع خرج وجلس على المنبر فاذا جيء المنبر فاذن بين يديه ويقوم مستقبل
الى الآن وحكم القريب القريب التي حالها بينها وبين محل الجمعة حائل مع سماع النداء كمن في السند او
لو زال ذلك كما لو لم يسمع فانه يجب عليهم الحضور لان العبرة بالمسافة التي بينهم وبين النداء لا بسماعه
وتجزئ صندهم اي واذا اصلاها ضد هو الاربعة فانها تجزيهم عن الظهر والمراد بالضيف
لهم وهم الاسن والعبد والمريض والاعمى والمقعد والمسافر وتجزئ صلاة الجمعة بهم اي بهؤلاء الاربعة
يعني لو لم يحضر من يجاعة من صلاة الجمعة الا من هو معذور بها كالمذكورين اجزت بهم فان
كانوا قد صلوا ظهرا جماعة لم تقم بهم الجمعة لانها لا تكون كالنافلة بعضهم واجب صلوا الظهر فرادى
فتقيم اذا لو ادرك الظهر قوله غالبا احترازا من الصبيان وغيرهم الجائز عودهم فاسد الصلاة
ومن النساء اذ لم يكن معهن ذكر غير الامام فانها لا تجزئ بهن وحدهن ولو كان
الامام ذكرا وشروطها خمسة وهي شروط الصحة والوجوب الاول الوقت فدخوله
اختيارا الظهر وبكره البيع وقت الزوال يوم ينعقد بعد النداء الثاني المذكور قبل السلام
وهو في الخطبتين فاذا زالت وقت الاختيار وان جعلناه من وقت النداء لهذا لم تنعقد بالنداء فيه
على ظن الامام انه تخرج وقت الجمعة وخروج وقت العصر والحكم على ظنهم اذا لم يتبين خلافه
فانه يلزمهم ان يستخلفوا حيث فيهم من يصلح للاستخلاف ويتمون جمعة والامام يتم ظهرا والصحيح انه



فرض لان من شرطها الجماعة وكل الركعتين والايجاد من يصلح للاستخلاف عوها ظهرا ويتمون
عن الامام الاول لان الجمعة لا تتصل خلف من يصلي ظهرا الوجوب النزول والشرط الثاني وجود امام
عادل وهو شرط في الصحة والوجوب حجتنا اهل البيت عليهم السلام ان شرائط الامام في الجمعة قوله صلى الله
عليه وآله وسلم اربعة الى الولاة وروى الى الائمة احد والجمعة الفي والصحة تنافي الاخلال بالعادل
بل لابد من وجوده وهو صحيح من العلل التي لاجلها الامام معينا وطلق حتى الاسر او يكون اميرا او متغلبا
لكنه غير مأيوس بمعنى انه حيث يرجوه الناس ولم يحصل اليأس من ارتفاع اليها وجب اقامة
الجمعة وتجوز بتوليه وغيرها مع عدم التمكن من اخذ الولاية بعد دخول الوقت وحقيقة اليأس هو غلبة
الظن بما يحصل من الامارات المقتضية لذلك ويعرف بالاسر من جهة تغلب الاسر وقوة شوكته وعلم
والعبرة بأيأس اهل النظر الصحيح من الناس بأيأس المأسور ويعرف في العليل من جهة اهل الخبرة
حصل اليأس بطلت ولايته فاذا اقام امام بعد حصول اليأس من الاول وزالت عروضه كان واطن
من الاسر فانه لا يلزم الثاني تسليم الامر للاول لانه يجعله اعيا والامر عرضا لعروضه هذا هو الصحيح
عندنا ولا يكفي وجود الامام بل لابد مع وجوده من توليته اي اخذ الولاية منه على اقامة الجمعة ان
امكن الطلب والا صليت عالم يؤد الى التساهل والاضمحلال في حق الامام ووقت الطلب بعد الزوال
كالجمعة اذا لم يعينا الامام لها حضيا مستمرا او انما تطلب الولاية اذا كانت حاضرة في جهته ولايته
وهي الجهة التي تنفذ فيها اوامره الان الامكن من اخذ الولاية بحضور الجمعة فانها تقيم وتجب في
غير توليه عند نا قوله او الاعتزاء اليه في غيرها اي لابد لتقيم الجمعة من احد امرين اما التوليه
الامام في الجهة التي تنفذ فيها اوامره ولو كان الامام حاضرا في موضع لنا منها او انه اعتزاء اليه غيرها
ومعنى الاعتزاء هو ان يكون معه بقربا جماعة ووجوب ايتماعهم اذا اوامره ولم يمتثل ولاية
للتوليه في بلد الاعتزاء ولو امكنه والشرط الثالث حضور جماعة تنعقد بها الجمعة ولابد مع حضورها
الجماعة وخطبتها ولا يشترط ان يكون لخطبة غير الامام بل يكفي ان يكون واحدا ولابد ان يكون
ممن يعتقدون امامة الامم الاعظم كائمتهم الصلاة والسلام فيه ولابد ان يكون هو او الثلاثة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)